

* تعلن شركة فاير منز انشورنس كومباني اف نيويورك المعلن عن تسجيلها لدى وزارة العدلية في الملحق رقم ١ للمعد ١٢٢٢ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٦/٣/١٩٥٥ .
ان مجلس الوزراء الاردني قد وافق في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢١ على استبدال وكيلها السابق السيد بولس عبد النور عطا الله من عمان (بشركة د. ل. - لارصون واولاده المحدودة) اعتباراً من تاريخ ١٩٦٠/٢/٢٢ .

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة بداية حقوق عمان

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته السيد براهيم بن نجيب الشريدة المجهول محل الإقامة يقتضي حضورك لمحكمة حقوق بداية عمان يوم السبت الموافق ١٩٦٠/٢/٩ الساعة الثامنة صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالإضافة لوظيفته
فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق صالح عمان

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته احمد محمود عواد الحواث من بني حميدة مجهول محل الإقامة يقتضي حضورك لمحكمة حقوق صالح عمان يوم الخميس الواقع ١٩٦٠/٢/٢٤ الساعة الثامنة صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالإضافة لوظيفته
فاذا لم تحضر وترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً

مذكرة دعوة

صادرة من محكمة حقوق اربد

اسم المدعى عليه وشهرته ومحل اقامته سلمان السبيبة ابو حابس من بني صخر مجهول محل الإقامة يقتضي حضورك لمحكمة حقوق اربد يوم الاثنين الواقع ١٩٦٠/٢/٢١ الساعة الثامنة صباحاً للنظر في الدعوى التي اقامها عليك النائب العام بالإضافة لوظيفته فاذا لم تحضر ولم ترسل وكيلاً عنك تجري محاكمتك غيابياً .

تصحيح خطأ

د. انت اسم الشريك الثالث في شركة غلات فام المنشور اعلان تسجيلها على الصحيفة ١٣٧ من العدد ١١٧٤ من الجريدة الرسمية هو محمود كمال قطان وليس محمد

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

الاربعاء ١٩ رمضان سنة ١٣٧٩ هـ . الموافق ١٦ آذار سنة ١٩٦٠ م . العدد ١٤٨٠

الفهرس

الصفحة	
٢٦٣	نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٦٠ نظام جياة الاموال الاميرية
٢٦٤	وكالات الوزراء
٢٦٥	قرار رقم (١) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٢٦٨ (٢)
٢٧٠	مرسوم صادر عن وزير الداخلية
٢٧٠	قرار لجنة السير الفرعية في لواء القدس
٢٧٣	اتفاق بشأن تجليد الجريدة الرسمية
٢٧٣	تصحيح خطأ

هكذا من المأهول

نظام جباة الاموال الاميرية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/٢/٢

تأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم « ١٤ » لسنة ١٩٦٠

نظام جباة الاموال الاميرية

المادة ١ - يسمى هذا النظام : نظام جباة الاموال الاميرية لسنة ١٩٦٠ (ويسمى به من تاريخ ١٩٦٠/١/١) .

المادة ٢ - يتكون للانفاذ والعبارة التالية المعاني المحددة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

الجائي - موظف مختص بتعميل الاموال الاميرية من المكلفين وتسليمها الى الخزينة العامة .

الاموال الاميرية - الاموال الاميرية حسب تعريفها في قانون تحصيل الاموال او في اي تشريع آخر وتؤدي الى الخزينة العامة .

الملكية - الملكية الاردنية الهاشمية .

المادة ٣ - يسري هذا النظام على الجباة الذين تدخل اختصاصهم في ملاك وزارة المالية ويعتبرون حينئذ مرتبطين في وزير المالية وتسري عليهم احكام نظام الموظفين المدنيين .

المادة ٤ - ينأى بالجباة المشمولين باحكام هذا النظام تحصيل الاموال الاميرية التي لم تنص القوانين والانظمة الخاصة على تعيين مرجع خاص او طريقة معينة لتحصيلها .

المادة ٥ - يعين وزير المالية بموجب تعليمات تنشر في الجريدة الرسمية مناطق التحصيل في المملكة وعدد الجباة اللازمين لها والمحاسبين الذين تربط هذه المناطق بهم وله ان يقسم كل منطقة الى دائرة او اكثر لغايات التحصيل .

المادة ٦ - لوزير المالية ان يتخذ كافة الاجراءات والترتيبات التي يراها ضرورية للاشراف على اعمال الجباة ومراقبتهم واصدار اية تعليمات لتنفيذ احكام هذا النظام .

المادة ٧ - على دوائر الامن العام في مناطق التحصيل تزويد الجباة بالعدد الكافي من رجال الامن لمساعدتهم في تحصيل الاموال الاميرية والحفاظة عليها بناء على طلب المحاسب المختص .

المادة ٨ - على المحاسبين مراقبة الجباة وتدقيق اعمالهم والحرص على تطبيق الانظمة المالية فيما يتعلق بتحصيلاتهم وتسليمها للخزينة العامة .

المادة ٩ - يلغى نظام ربط الجباة بالمصرفين والقائمين بالنشر في العدد (٣٨٥) من الجريدة الرسمية تاريخ ١٩٣٣/٤/١٦

١٩٦٠/٢/٢

التعيينات

رئيس الوزراء	قاضي القضاة	وزير الاقتصاد الوطني
مهاجر الجبالي	وزير القربى والتعمير	والانشاء والتعمير
وزير الخارجية	محمد الامين الشنقيطي	(٥٠٠)
(٥٠٠)	وزير المالية	وزير الداخلية والدفاع
وزير العدل	هاشم الجبوسي	وصفي ميوزا
والمواصلات	وزير الزراعة	وزير
النور الشاشي	والشؤون الاجتماعية	الاشغال العامة
	عاصم الفايز	يعقوب معمر

وكالات الوزراء

لمناسبة سفر معالي السيد خلوصي الحيري وزير الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير الى القاهرة لحضور المؤتمر الاقتصادي العربي ، فقد صدرت الارادة الملكية السامية بان يتولى معالي السيد موسى ناصر وزير الخارجية اعمال وزارتي الاقتصاد الوطني والانشاء والتعمير بالوكالة .

هكذا من الأهل

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/٣/٦ الموافقة على القرار الذي وضعه صاحب السمو الملكي وزير الاقتصاد الوطني ووزير المالية بشأن تعديل التعريفات الجمركية بشأنه التالي :

قرار

١ - استناداً إلى المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس لسنة ١٩٥٩ ، قررنا إجراء التعديل التالي في التعريفات الجمركية .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رقم البند	بيان الاصناف	الرسم الحالي	الرسم اللاحق
٢/١/٦/٦٠	واقبات ركاب وجوارب مضادة لتمدد الاوردة	٢٠٪	مغفأة
	وزير المالية	وزير الاقتصاد الوطني	
	مستشار الجمارك	مستشار الخيزري	

قرار رقم (١)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناءً على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٦٠/١/٦ رقم ٢٥٧/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة الثانية من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ وبيان ما اذا كان عضو المجلس التنفيذي الذي كان قائماً بقتضى القانون الاساسي لشرق الاردن لسنة ١٩٢٨ يعتبر وزيراً بالمعنى المنصوص عليه في هذه المادة ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٥٩/١٢/١٥ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا ان المجلس التنفيذي هو مجلس احدث بقتضى احكام المادة ٢١ من القانون الاساسي لسنة ١٩٢٨ وهو الدستور الذي كان نافذاً المفعول في الاردن منذ سنة ١٩٢٨ حتى تاريخ العمل بالدستور الاردني رقم ٣ لسنة ١٩٤٧ . ولهذا فان تقرير ما اذا كان هذا المجلس يعتبر مجلساً للوزراء والعضو فيه يعتبر وزيراً هو من الامور التي تتعلق بتفسير نصوص الدستور ومثل هذا التفسير يخرج عن اختصاص الديوان الخاص بتفسير القوانين ويعود الى المجلس العالي عملاً بالمادة ١٢٢ من دستور المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ .

ولهذا فالتاقرر عدم اختصاص الديوان لتفسير النقطه المطلوب تفسيرها .

صدر / ١٩٦٠/٢/٤

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	عضو محكمة	بتفسير القوانين
وزارة المالية	رئاسة الوزراء	التمييز	التمييز	رئيس محكمة التمييز
(مخالف)	(مخالف)	الياس الخوري	موسى الساكت	علي مسار

قرار المخالفة

ملخص الموضوع هو ان دولة رئيس الوزراء طلب من الديوان الخاص بتفسير القوانين :

تفسير كلمة (الوزير) الواردة في المادة الـ (٢) من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وبيان ما اذا كانت تشمل عضو المجلس التنفيذي (ذلك المجلس الذي اوجده القانون الاساسي لشرق الاردن لسنة ١٩٢٨) لغايات المادة الـ (١٨) من قانون التقاعد المدني المشار اليه الباحث في تقاعد الوزراء اي ان النص القانوني المطلوب تفسيره من الديوان الخاص هو نص معين في قانون التقاعد المدني لاغراض هذا القانون وغاياته .

فبالنسبة لموضوع التفسير المشار اليه آنفاً وانه منصب على نص معين في قانون التقاعد المدني فالتاقرر ان حق الديوان الخاص بتفسير هذا النص الذي لم تكن المحاكم قد فسرتة هو امر لا جدال فيه طبقاً للفقرة (١) من المادة ١٢٣ من دستور المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ ونصها (للديوان الخاص حق تفسير نص اي قانون لم تكن المحاكم قد فسرتة اذا طلب اليه ذلك رئيس الوزراء) .

ومن اجل الوصول الى التفسير المطلوب فان البحث لهذه الغاية يتطلب منا فيما يتطلب الرجوع الى القانون الاساسي لشرق الاردن لسنة ١٩٢٨ الملغى الذي اوجد المجلس التنفيذي لنرى ما اذا كان عضو هذا المجلس مشمولاً بكلمة (الوزير) الواردة في المادتين ٢ و ١٨ من قانون التقاعد المدني لسنة ١٩٥٩ ولغايات هذا القانون ومن هنا اختلفنا مع الاكثرية المستمرة التي رأت ان القانون الاساسي المذكور يشكل منطقة حرام محظور على الديوان الخاص ان يتعرض اليها لمقاصد التفسير المطلوب وان ذلك من اختصاص المجلس العالي الذي له وحده حق تفسير الدستور ونحن نرى ان رجوعنا للقانون الاساسي الملغى لسنة ١٩٢٨ لمقاصد التفسير المطلوب لا يشكل تفسيراً للدستور بالمعنى المقصود في المادة ١٢٣ من دستور المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ للأسباب التالية :

١ - ان الدستور المقصود في المادة (١٢٢) المشار اليها هو الدستور القائم المعمول به اي دستور المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ وليس الدستور او القانون الاساسي السابق الملغى بدليل ان الديوان الخاص المنصوص عليه في المادة (٦٨) من الدستور الاردني الملغى لسنة ١٩٤٧ كان له حق تفسير القوانين العادية والدستور ايضاً كما ان الديوان الخاص في المادة (٥٥) مكررة من القانون الاساسي الملغى لسنة ١٩٢٨ كان له حق تفسير القوانين العادية والقانون الاساسي ايضاً اما دستور المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ المعمول به فهو الذي انفرد بإيجاد هيئتين للتفسير احدهما المجلس العالي لتفسير الدستور نفسه والثانية الديوان الخاص لتفسير القوانين العادية

٢ - ومهما يكن من امر فان تفسير الدستور الذي هو من اختصاص المجلس العالي يقصد به تفسيره لغايات هذا الدستور ولاجراء احكامه في حين ان التفسير المطلوب موضوع البحث هو لغايات نصوص قانون التقاعد المدني لسنة ١٩٥٩ ومن اجل اجراء احكامه .

٣ - ان الرجوع للقانون الاساسي الملغى لسنة ١٩٢٨ هو من قبل الرجوع لمصدر تاريخي للاستمسانة بهذا المصدر للوصول الى التفسير المطلوب وليس هو تفسيراً لهذا المصدر بالذات وليس من ادع لتفسيره لو اقتصر الامر عليه

هكذا من الأشهر

والأخذ برأي الاكثية المحترمة في هذا الصدد يؤدي الى ان المجلس العالمي يختص ايضاً بتفسير الدستور العثماني وقبله القانون الاساسي التركي المبرر عنه بالتنظيمات الخيرية التي اعلنتها السلطان عبد الحميد سنة ١٢٥٥ هـ . وهذا ما نستبعد .

وعلى ضوء ما تقدم لا نتردد في القول ان الاستمانة بالمصدر التاريخي لانشاء المجلس التنفيذي من أجل الوصول للتفسير المطلوب لا يخرج الديوان الخاص عن حدود اختصاصه .

ومن حيث الموضوع ذاته نجد ان كلمة (الوزير) الواردة في المادة (٢) من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ ولاغراض المادة (١٨) الباحثة في تقاعد الوزراء نجد ان هذه الكلمة لا تشمل اعضاء المجلس التنفيذي للاعتبارات التالية :

أ - ان الشارع في قانون التقاعد المشار اليه اوجد احتكاماً خاصة بتقاعد الوزراء تختلف عن القواعد العامة المتعلقة بتقاعد موظفي الدولة وعلى هذا يقال بأن الاحكام الباحثة في تقاعد الوزراء هي احكام استثنائية والقاعدة الفقهية المقررة في الاستثناء انه لا يكون الا بالنص الصريح ولا يجري عليه القياس ولا يجوز التوسع فيه ويقتصر على ما ورد عليه ومن أجل ذلك نجد ان واضح القانون عندما اراد ان يضم الى الوزراء اشخاصاً آخرين ذوي مراكز معينة نص عليهم صراحة كوزير البلاط ورئيس الديوان الملكي الهاشمي ورئيس محكمة التمييز فلو اراد ان يضم ايضاً اعضاء المجلس التنفيذي القديم لنص عليهم صراحة ايضاً .

ب - ان قانون التقاعد المدني المطلوب تفسير نص من نصوصه صدر في ظل دستور المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٥٢ الذي هو الدستور القائم ويجب اعطاء كلمة (الوزير) الواردة في قانون التقاعد المذكور المعنى الذي ينسجم مع معنى هذه الكلمة في هذا الدستور والوزير في هذا الدستور هو عضو مجلس الوزراء الذي - يضطلع بمسؤولية ادارية وسياسية (مادة ٤٥ منه) في حين ان المجلس التنفيذي الذي نص على انشاءه المادة (٢١) من القانون الاساسي لشرق الاردن الملغى لسنة ١٩٢٨ هو مجلس استشاري لسمو الامير وقتئذ وكان يجوز انتخاب اعضاءه من بين الموظفين الرئيسيين ويضطلع بمسؤولية ادارية فقط دون المسؤولية السياسية بسبب وضع البلاد تحت الانتداب في ذلك التاريخ وما يعزز هذا الرأي انه جاء في لائحة الاسباب الموجبة لقانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ الذي نحن بصدد ان ايجاد وضع خاص لتقاعد الوزراء انما هو بسبب ما يضطلعون به من مسؤوليات ادارية وسياسية الامر الذي يدل على استبعاد اعضاء المجلس التنفيذي من دائرة شمول كلمة (الوزير) بسبب عدم اضطلاعهم بمسؤوليات سياسية .

١٩٦٠/٢/٤

المستشار الحقوقي لوزارة المالية

جمال الحسن

المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء

شكري المهدي

قرار رقم (٢)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٦٠/١/٣١ رقم ٩٢٥/١٠/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام المواد ٧٤ - ٧٨ من نظام الموظفين رقم ١ لسنة ١٩٥٨ وبيان ما اذا كان في هذه المواد ما يمنع من تعبئة الوظيفة التي شغرت باعارة الموظف للخدمة في حكومة اخرى أو في المؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية في داخل المملكة أو خارجها .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان المحاسبة الموجه لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٠/١/٢٥ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

- ١ - ان المادة ٧٤ من نظام الموظفين المشار اليه تنص على انه يجوز اعارة الموظف للخدمة في حكومة اخرى أو في المؤسسات الرسمية أو شبه الرسمية في داخل المملكة أو خارجها .
- ٢ - ان المادة ٧٥ منه تنص على ان مدة الاعارة للموظف المعار تحسب له من حيث استحقاق الزيادة السنوية والترقيع في جهاز الدولة .
- ٣ - ان المادة ٧٦ منه تنص على ان الموظف المعار لا يتقاضى أي جزء من راتبه في اثناء مدة اعارته .
- ٤ - ان المادة ٧٨ منه تنص على ان الدائرة التي اعير منها الموظف تكون ملزمة باعادته الى وظيفة معادلة لوظيفته الاصلية او الى الدرجة او الراتب اللذين يكون قد اكتسبهما عند انتهاء مدة الاعارة في الدائرة التي اعير منها .

وهذه النصوص كما يبدو ليس فيها ما يفيد منع تعبئة الوظيفة التي شغرت عن طريق اعارة مشغلها للخدمة في احدى الجهات المبينة في المادة ٧٤ المذكورة ، بل على العكس من ذلك فان في هذه النصوص ما يفيد جواز املاء الوظيفة الشاغرة ، اذ ان المادة ٧٨ لا تحتم اعارة الموظف المعار الى نفس الوظيفة التي كان يشغلها بل اوجبت فقط اعادته الى وظيفة معادلة لوظيفته الاصلية او الى الدرجة او الراتب اللذين يكون قد اكتسبهما عند انتهاء مدة الاعارة . ولو كان المشرع قصد ابقاء الوظيفة شاغرة طيلة مدة الاعارة لسكان اورد نصاً على الزام الدائرة التي اعير منها الموظف باعادته الى نفس وظيفته .

وكذلك فان المادة ٧٦ لا تجيز ان يتقاضى الموظف المعار أي جزء من راتبه في اثناء مدة اعارته . وذلك ليتسنى صرفه للموظف الذي يعين للوظيفة الشاغرة .

لهذا نقرر انه ليس في المواد المطلوب تفسيرها ما يمنع من املاء الوظيفة التي شغرت باعارة الموظف للخدمة في الجهات المبينة في المادة ٧٤ منها .

صدر ١٩٦٠/٢/١٤ .

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب ديوان الموظفين	المستشار الحقوقي	عضو محكمة	عضو محكمة	بتفسير القوانين
(مخالف)	لرئاسة الوزراء	التميز	التميز	رئيس محكمة التمييز
	(مخالف)	الياس الحوري	موسى السكاك	علي مسار

هكذا من الأهل

قرار المخالفة

لمخالف قرار الاكثوية المحترمة ونرى وجوب قراءة احكام المادة ٧٨ من نظام الموظفين المدنيين لسنة ١٩٥٨ على ضوء احكام المادة ٥٨ من نظام الموظفين واحكام قانون ديوان الموظفين المدنيين واحكام قانون الميزانية العامة والمضى اللغوي لكلمة « اعارة » للاسباب التالية :

١ - لقد اعطت الفقرة (أ) من المادة ٥٨ من نظام الموظفين الوزير المختص صلاحية نقل الموظف ضمن الوزارة الواحدة من أي مكان الى أي مكان آخر داخل المملكة أو خارجها ، ومن أي وظيفة إلى أي وظيفة أخرى شريطة ان لا يؤدي النقل الى ان يشغل الموظف المنقول وظيفة اقل درجة من وظيفته الاصلية بموجب الملاك ويستدل على ان النقل بموجب الفقرة المذكورة ينحصر اثره بالنقل ضمن الوزارة الواحدة من الفقرات (ب) و (ج) و (د) التي ينصرف اثرها بالنقل من دائرة الى أخرى ضمن الوزارة الواحدة او من وزارة الى وزارة أخرى . وما دام ان من واجب الوزير المختص ان يعيد الموظف المنقول الى وظيفة أخرى لا تقل عنها درجة فمن واجبه ايضا ان يعيد الموظف اعارة الى وظيفته السابقة او الى وظيفة معادلة لوظيفته الاصلية في الدائرة التي اعير منها . وما دام ان الدائرة التي اعير منها الموظف ملزمة باعادته الى وظيفة معادلة لوظيفته الاصلية فانها لا تستطيع ان تنفذ التزامها هذه الا اذا اقيمت وظيفته الاصلية شاغرة او كانت ميزانية دائرته تتضمن وظيفة أخرى شاغرة بنفس الدرجة .

٢ - ان صفة الالزام الواردة في احكام المادة ٧٨ من نظام الموظفين ينحصر اثرها ضمن صلاحيات الوزير المختص لتنفيذ مفعولها عند انتهاء الاعارة ، وما دام ان حرية طلب ملء الوظيفة الشاغرة متروكة للوزير بموجب الفقرة ٣ من المادة ٨ المعدلة من قانون ديوان الموظفين المدنيين لسنة ١٩٥٥ فعلى الوزير المختص ان لا يطلب ملء هذه الوظيفة بموجب هذه الصلاحية لكي يتمكن من تنفيذ التزامه بموجب المادة ٧٨ من نظام الموظفين ما دام انه اشترك مع مجلس الوزراء في الموافقة على اعارته ضمن الشروط المنصوص عليها في قانون التقاعد وفي احكام انظمة الموظفين .

٣ - ان صفة الالزام الواردة في احكام المادة ٧٨ من نظام الموظفين لا يمتد اثرها الى قانون الميزانية العامة ، اذ لا يستطيع الوزير ان يضمن ادراج وظيفة معادلة لوظيفة الموظف المعار في قانون الميزانية ، بل يقتصر مفعولها على الاحتفاظ بوظيفة الموظف المعار شاغرة او بوظيفة أخرى من نفس الدرجة اذا كان ملاك دائرته يتضمن وظيفة شاغرة معادلة لوظيفة الموظف المعار . وعلى فرض ان الوزير استطاع ادراج تخصصات لوظيفة أخرى فان ذلك يحمل الميزانية عبء وظيفة أخرى جديدة لا لزوم لها وهذا خلاف المقصود من الاعارة .

٤ - ان معنى الاعارة ينصرف الى استخدام الموظف مؤقتا في مؤسسة عامة او في وظيفة غير مصنفة يعود بعدها الى وظيفته الاصلية بموافقة مجلس الوزراء بناء على طلب من الجهة المعيرة او الجهة المستعيرة . ولا يشترط ان

يستمر الموظف المعار في الاعارة طيلة المدة التي قررها مجلس الوزراء اذا نشأت اسباب توجب انتهاء الاعارة فاذا لم تحتفظ الدائرة التي اعير منها الموظف بوظيفة الموظف الاصلية او بوظيفة أخرى معادلة لها نشأت مشكلة لا يمكن حلها الا بالخروج على احكام المادة ٧٨ من نظام الموظفين خلافا لشروط الاعارة وقواعدها . من هذه الاسباب كلها تتضح ضرورة عدم ملء وظيفة الموظف المعار اثناء مدة الاعارة وبماؤها شاغرة .

وكيل ديوان الموظفين
رفعت المقي

المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء
شكري المهدي

مرسوم صادر عن وزير الداخلية

بموجب المادة السابعة من قانون ادارة القرى رقم (٥) لسنة ١٩٥٤

بموجب الصلاحيات المخولة لي في المادة السابعة من قانون ادارة القرى رقم ٥ لسنة ١٩٥٤ أمر بما يلي :

المادة ١ - الغاء الامر الصادر عني بتشكيل مجلس قروي لقرية بديا المنشور في الجريدة الرسمية ملحق رقم (٢) للعدد ١١٤٤ الصادر بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٣

المادة ٢ - تكليف مدير ناحية سلفيت بالاضافة الى مختار لجنة القرية باستلام اوراق هذا المجلس وسجلاته وحفظها رهن تدقيقها تمهيدا لتعقبة شؤون هذا المجلس كليا

وزير الداخلية
وصفي ميرزا

قرار

لجنة السير الفرعية في لواء القدس

وافق بالاستناد الى المادة (١٨٩) من قانون النقل على الطرق على قرار لجنة السير الفرعية في لواء القدس المتخذ في جلستها الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٠/٢/١٣ المتضمن تعريفه اجور معدلة لاسمار تذاكر السفر في سيارات الباص في لواء القدس وفق الجدول التالي ووضع هذه التعريفه موضع التنفيذ اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية ، كما وافق على البند الثاني من قرار اللجنة الالف الذكر .

عقدت لجنة السير الفرعية في لواء القدس جلستها الثامنة في الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق في ١٣ شباط ١٩٦٠ ، برئاسة عطوفة السيد حسن الكتائب - محافظ القدس ونظرت في المواضيع المدرجة على جدول اعمالها واتخذت المقررات التالية :

هكذا من الأشهل

١ - تعريف أجور السفر في سيارات الباص الخفيفة في لواء القدس .

كانت لجنة السير الفرعية في لواء القدس في جلستها الرابعة المنعقدة بتاريخ ٦ آب ١٩٥٩ قد بحثت في شكاوى الأهالي في مدن وقرى لواء القدس بسبب زيادة وأرتفاع الأجور التي تتقاضاها شركات الباصات منهم لعدم وجود تعرفه أجور رسمية دائمة ، وقد درست اللجنة هذا الموضوع ، ولا يتطرق المادة ١٨٩ أ و ب بند (٣) من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ المنشور في العدد (١٤١٠) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٥٩ ، وقد قررت اللجنة ، فتح تعريفه لأجور الباصات في لواء القدس ، ورفع جدول بها الى معالي وزير الداخلية للمصادقة عليه ونشره في الجريدة الرسمية ، وقد رفعت اللجنة الجدول المشار اليه الى معالي الوزير بموجب كتاب عطوفة رئيسها رقم ١١٤٩٢/٢٥/١٠ المؤرخ في ٣١ آب ١٩٥٩ .

وقد عادت لجنة التمويل وتقدير الأسعار الى لواء القدس ونجحت في مشروع تخفيض اسعار اجور نقل الركاب وشكلت لجنة لخدمة الغاية اجتماع لجنة تدقيق وتقدير اجور نقل الركاب في لواء القدس وبين مدن اللواء والى اخرى ، حيث قامت هذه اللجنة ببحث هذا الموضوع بصورة تفصيلية ولا يتطرق الى اصحاب الشركات المعنية وموافقتهم ووضعت جدولاً بالاسعار بعد تخفيضها وقد دأبت لجنة التمويل وتقدير الاسعار لواء القدس عرض جدول الاسعار المنخفض على لجنة السير الفرعية في لواء القدس لبحثها واداء القرار المناسب بسببه وقد درست لجنة السير الفرعية جدول الامور المحتسب المينة تقاصيلها لاداء قرارات التوصية بالموافقة عليه بالنظر لارتفاع اجور الباصات وشكاوى الاهالي المتكررة حول خلاف الاجور التي تتقاضاها شركات الباصات في لواء القدس ، كما انها قررت رفع هذا الجدول المعدل الى معالي وزير الداخلية للمصادقة عليه والاعمال بنشره في الجريدة الرسمية للعلل بوجبه وذلك بموجب المادة ١٨٩ - أ و ب بند (٣) من قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ .

تعريف أجور السفر في سيارات الباص في لواء القدس المعدلة

من	الى	الحد الاعلى المقرر لاجرة المقعد الواحد	الاجرة السابقة
القدس	رام الله والبيرة وبالمكس	٢٥ فلساً	٣٠ فلساً
"	المطار وبالمكس	٢٠	٢٥
"	مفرق بيت حنينا وبالمكس	١٥	٢٠
"	بيت حنينا وبالمكس	١٠	٢٥
رام الله والبيرة	مفرق بيت حنينا وبالمكس	٢٠	٢٥
رام الله	المطار وبالمكس	١٠	١٥
القدس	اربعيا وبالمكس	٦٠	٧٠
"	بيت لحم وبالمكس	٣٠	٤٠
"	بيت جالا وبالمكس	٣٠	٤٠
"	بيت ساحور وبالمكس	٣٠	٤٠

من	الى	الحد الاعلى المقرر لاجرة المقعد الواحد	الاجرة السابقة
القدس	غيم الدهيشة وبالمكس	٣٥ فلساً	٤٠ فلساً
"	بوابة الخضر وبالمكس	٣٥	٥٠
"	مفرق قرية نحالين وبالمكس	٤٠	-
"	غيم العروب وبالمكس	٤٥	٦٠
"	جبل المكبر وبالمكس	١٥	٢٠
غيم العروب	بيت لحم وبالمكس	٢٠	-
مفرق نحالين	بيت لحم وبالمكس	١٥	٢٠-٣٠ فلساً
بوابة الخضر اربعيم العينة	بيت لحم وبالمكس	١٠	٢٠ فلساً
القدس	صور باهر وبالمكس	٢٠	٢٥
"	رام الله وبالمكس	٣٥ للرحلة الواحدة	٤٠

في الباصات الصغيرة الفولكس
واجن من اتساع ٨ ركاب من
ضمنهم السائق

٢ - الاستدعاء المؤرخ في ١٠ شباط ١٩٦٠ المقدم من المهامي السيد انور الخطيب وكيل شركة باصات بيت ساحور- بيت لحم والعريضة المؤرخة في ١٣ شباط ١٩٦٠ المقدمة من رئيس بلدية ونخاتير بيت ساحور بشأن الاعتراض على قرار لجنة السير الفرعية المتخذ في جلستها السابعة المنعقدة في ٤ كانون الثاني ١٩٦٠ المتضمن بأن يكون خط سير باصات شركة بيت ساحور من الطريق الفرعية السفلية المارة امام محكمة صلح بيت لحم المؤدية الى بيت ساحور ذهاباً واياباً .

كانت هذه اللجنة قد قررت في جلستها السابعة المنعقدة بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٦٠ بأن يكون خط سير باصات شركة بيت ساحور من الطريق الفرعية السفلية المارة من امام محكمة صلح بيت لحم المؤدية الى بيت ساحور ذهاباً واياباً وذلك لتخفيف اكتظاظ السيارات في موقف الباصات قرب دار بلدية بيت لحم وحق لا تسير باصات بيت ساحور على نفس خط باصات بيت لحم داخل مدينة بيت لحم ، وبعد الاطلاع على قرار اللجنة والاعتراضات المقدمة ضده قررت استطلاع رأي قائد منطقة القدس حول اتساع الطريقين السفلية والعلوية لمرور السيارات عليها وتوصياته بصدد الاضرار التي تلحق باهالي وشركة باصات بيت ساحور من جراء سير باصات بيت ساحور من الطريق السفلية المينة تقاصيلها في العريضة والاستدعاء المشار اليهما .

انطون صافية	بشارة حنانيا	اديب الفارس	حسن الكاتب
عضو	عضو	عضو	رئيس لجنة
عن	عن مهندس	عن	السير الفرعية في لواء القدس
امين القدس	لواني القدس والخليل	قائد منطقة القدس	محافظ القدس

هكذا من الأهل